

نموذج ترخيص

أنا الطالب : خليل مصطفى محمد الشامي أمتح الجامعة الأردنية
و / أو من تفوضه ترخيصاً غير حصري دون مقابل بنشر و / أو استعمال و / أو استغلال و
/ أو ترجمة و / أو تصوير و / أو إعادة إنتاج بأي طريقة كانت سواء ورقية و / أو إلكترونية أو
غير ذلك رسالة الماجستير / الدكتوراة المقدمة من قبلي وعنوانها.

الماديت والاعتماد التي ليس عليها العمل
اسبابها، تطبيقاتها دراسة فقهية تحليلية

وذلك لغايات البحث العلمي و/ أو التبادل مع المؤسسات التعليمية والجامعات و/ أو لأي غاية
أخرى تراها الجامعة الأردنية مناسبة، وأمنح الجامعة الحق بالترخيص للغير بجميع أو بعض ما
رخصته لها.

اسم الطالب: خليل مصطفى محمد الشامي

التوقيع: 

التاريخ: ٢٠١٨ / ١٨ / ٤

أحاديث الأحكام التي ليس عليها العمل (أسبابها وتطبيقاتها)
(دراسة فقهية تأصيلية)

إعداد

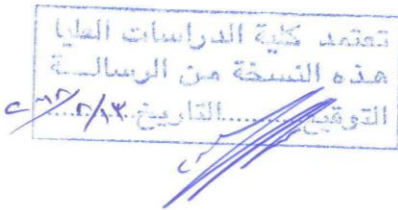
خليل مصطفى محمد أنشاصي

المشرف

الأستاذ الدكتور ذياب عبدالكريم عقل

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

الفقه وأصوله



كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

تموز ٢٠١٨

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة المعنونة بـ (أحاديث الأحكام التي ليس عليها العمل) (أسبابها وتطبيقاتها) // (دراسة فقهية تأصيلية)) وأجيزت بتاريخ: ٢٠١٨/٧/٢٥

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور ذياب عبدالكريم عقل (مشرفاً ورئيساً)
أستاذ/ فقه مقارن

الأستاذ الدكتور محمود صالح جابر (عضواً)
أستاذ/ أصول فقه

الدكتور نبيل محمد المغيرة (عضواً)
أستاذ مشارك/ فقه وأصوله

الأستاذ الدكتور موفق محمد الدالعة (عضواً خارجياً)
أستاذ/ فقه وأصوله
(جامعة العلوم الإسلامية)

التوقيع









٢٠١٨/٧/٢٥

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع: التاريخ: ٨/٧/٢٠١٨



إلى من أمضت عمرها في الرعاية والاهتمام
 إلى من سهرت الليالي الطوال ووصلت الليل بالنهار
 إلى من كلما رأته وكلمتني يلهم لسانها بالدعاء والتوفيق
 إلى أمي الحنون وإلى والدي رحمه الله وأسكنه فسيح جناته

وإلى زوجتي الغالية التي كانت لي خير معين في طلب العلم وتحملت الأعباء
 والسنوات ولم تدخر جهداً بتوفير الوقت اللازم للتعلم وإعداد هذه الرسالة

إلى إخوتي وأخواتي وأولادي وإلى كل من ساعدني ووجه لي النصيح والتوجيه
 والإعانة في هذه الرسالة...

الشكر والتقدير

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله - صلى الله عليه وسلم -،
وبعد: اللهم اشرح لي صدري ويسر لي أمري.

أتوجه بجزيل الشكر إلى مشرفي الكريم فضيلة الأستاذ الدكتور ذياب عبد الكريم
عقل - حفظه الله ورعاه - فهو الذي كان معي في إعداد هذه الرسالة، ولم يدخر جهداً
بالتوجيه والإرشاد، وكان كريماً معي بمنحه لي وقته الثمين مستمعاً موجهاً ناصحاً،
فله مني كل المحبة والاحترام.

و إلى اللجنة الكريمة الموقرة التي تشرفت بموافقتها على قبول مناقشة هذه
الرسالة آخذاً بتوجيهاتها وإرشاداتها التي تثري هذه الرسالة بملاحظات القيمة.

وإلى جامعتي "الجامعة الأردنية" التي تعلمت فيها الكثير، والتي كانت نبراس
علم ومصباحاً في الظلمات أستنير بضياءها.

وإلى الهيئة التدريسية في الجامعة الأردنية، وخاصةً كلية الشريعة سائلاً الله
تعالى أن يجزيهم عني خير الجزاء، وأن يوفقهم لكل خير.

ولكل من طلبت العلم عنده، وأخص منهم فضيلة الدكتور سمير مراد وفضيلة
الدكتور عبد الله قويدر.

الباحث

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
فهرس المحتويات	هـ
الملخص باللغة العربية	ط
المقدمة	1
الفصل التمهيدي	7
المبحث الأول: التعريفات	8
المطلب الأول: صحة مقولة - ليس عليه العمل -	11
المطلب الثاني: ذكر من أنكر هذه المقولة والرد عليه	14
المبحث الثاني: الصحابة ونهجهم في اقتفاء الحديث	16
المطلب الأول: صور من مخالفة الصحابي للحديث	19
المطلب الثاني: بيان كون العلماء لا يقولون بالهوى والتشهي	22
الفصل الأول	28
الأسباب المتفق عليها في عدم جريان العمل بالحديث عند الفقهاء والأصوليين	28
المبحث الأول: النسخ	30
المطلب الأول: من تطبيقات ترك العمل بالحديث بسبب النسخ في العبادات	35
التطبيق الأول: نسخ عدم وجوب الغسل على من جامع زوجته بغير إنزال	35
التطبيق الثاني: النسخ في بعض كيفية أداء الصلاة	37
التطبيق الثالث: في حكم الحجامة للصائم	39
المطلب الثاني: من تطبيقات ترك العمل بالحديث بسبب النسخ في المعاملات والعقوبات	42
التطبيق الأول: النسخ في احد أنواع النكاح	42
التطبيق الثاني: في الحد الواجب على الزاني المحصن	46
المبحث الثاني: شذوذ الحديث	50
المطلب الأول: من تطبيقات ترك العمل بالحديث بسبب الشذوذ في العبادات	54
التطبيق الأول: في العدد المسنون في مسح الرأس في الوضوء	54
التطبيق الثاني: ما جاء في ضم العقبين في السجود في الصلاة	57
التطبيق الثالث: كيفية حال الشاهد أثناء التشهد في الصلاة	60

الصفحة	الموضوع
66	المطلب الثاني: من تطبيقات ترك العمل بالحديث بسبب الشذوذ في المعاملات ومسائل في الأحوال الشخصية
66	التطبيق الأول: في حكم نكاح المحرم
69	التطبيق الثاني: في مدة عدة المتوفى عنها زوجها
71	التطبيق الثالث: في مقدار المال المسروق الذي يوجب الحد في الشريعة
75	المبحث الثالث: خصوصية الحديث
79	المطلب الأول: من تطبيقات ترك العمل بالحديث كونه خاصاً بالنبي من العبادات
79	التطبيق الأول: في صلاة النافلة بعد العصر
82	التطبيق الثاني: اختصاص النبي عليه الصلاة والسلام في الوصال بالصوم
85	المطلب الثاني: من تطبيقات ترك العمل بالحديث كونه خاصاً بالنبي من المعاملات ومسائل في الأحوال الشخصية
85	التطبيق الأول: الزواج بلا ولي ولا شهود
88	التطبيق الثاني: خصوصية النبي في عدم التوريث
93	المبحث الرابع: الإجماع
100	المطلب الأول: من تطبيقات ترك العمل بالحديث لمخالفة الإجماع له في العبادات
101	التطبيق الأول: عدد التكبيرات في صلاة الجنازة
104	التطبيق الثاني: في مسألة من زكاة الإبل
106	المطلب الثاني: من تطبيقات ترك العمل بالحديث لمخالفة الإجماع له في المعاملات
106	التطبيق الأول: قتل شارب الخمر في الرابعة
108	التطبيق الثاني: في طلاق الثلاث بلفظ واحد
111	المبحث الخامس: وقائع الأعيان
117	المطلب الأول: من تطبيقات ترك العمل بالحديث لكونه من وقائع الأعيان في العبادات
117	التطبيق الأول: في واقعة إذن النبي لأُم ورقة أن تؤم أهل دارها
120	التطبيق الثاني: في حكم صلاة تحية المسجد يوم الجمعة والإمام يخطب
123	المطلب الثاني: من تطبيقات ترك العمل بالحديث لكونه من وقائع الأعيان في المعاملات
124	التطبيق الأول: في عدد الشهود في القضايا المالية
127	التطبيق الثاني: في تحديد العمر الذي يثبت به الرضاع المحرم

الموضوع	الصفحة
الفصل الثاني: الأسباب المختلف فيها في ترك العمل بالحديث	130
المبحث الأول: مخالفة الراوي لما روي	132
المطلب الأول: من تطبيقات ترك العمل بالحديث مخالفة الراوي لما روي في العبادات	137
التطبيق الأول: في رفع اليدين في الصلاة في تكبيرة الإحرام وفي الركوع وفي الرفع منه	138
التطبيق الثاني: في حكم قضاء الصوم عن الميت	140
المطلب الثاني: من تطبيقات ترك العمل بالحديث مخالفة الراوي لما روي في المعاملات	143
التطبيق الأول: حكم الولي بالزواج	143
التطبيق الثاني: في قتل من بدل دينه	145
المبحث الثاني: ضعف الحديث	148
المطلب الأول: من تطبيقات ترك العمل بالحديث كونه ضعيف في العبادات	151
التطبيق الأول: في كيفية التيمم	152
التطبيق الثاني: في حكم الجهر بالبسملة في الصلاة	154
المطلب الثاني: من تطبيقات ترك العمل بالحديث كونه ضعيف في المعاملات	158
التطبيق الأول: حكم بيع السلم في الحيوان	159
التطبيق الثاني: في حكم قتل المسلم بالذمي	161
المبحث الثالث: إذا كان الحديث مما تعم به البلوى ولم يروه سوى واحد	165
المطلب الأول: من تطبيقات ترك العمل بالحديث كونه مما تعم به البلوى وراويها آحاد في العبادات	170
التطبيق الأول: في حكم مس الذكر للمتوضئ	170
التطبيق الثاني: في الجمع بين الصلاتين في السفر	173
المطلب الثاني: من تطبيقات ترك العمل بالحديث كونه مما تعم به البلوى وراويها آحاد في المعاملات	176
التطبيق الأول: القضاء بشاهد ويمين	176
التطبيق الثاني: بيع الرطب بالتمر	178
المبحث الرابع: السياسة الشرعية	181
المطلب الأول: من تطبيقات ترك العمل بالحديث كونه قد جاء في السياسة الشرعية في العبادات	186
التطبيق الأول: فيما يتعلق بزكاة الفطر	186
التطبيق الثاني: في حكم الممتنع عن الزكاة	188

الصفحة	الموضوع
190	المطلب الثاني: من تطبيقات ترك العمل بالحديث كونه قد جاء في السياسة الشرعية في المعاملات
190	التطبيق الأول: حكم أخذ القاتل ما في يد المقتول في أرض المعركة
192	التطبيق الثاني: حكم من أحيا أرضاً مواتاً
196	المبحث الخامس: مخالفة الحديث لأصول الشريعة
202	المطلب الأول: من تطبيقات ترك العمل بالحديث لمخالفته أصول الشريعة من العبادات
202	التطبيق الأول: في حكم الاغتسال لمن غسل الجنازة والوضوء لمن حمل الجنازة
204	التطبيق الثاني: في حكم قراءة الفاتحة في الصلاة
207	المطلب الثاني: من تطبيقات ترك العمل بالحديث لمخالفته أصول الشريعة من المعاملات
208	التطبيق الأول: في حديث التصرية
209	التطبيق الثاني: في ذكاة الجنين
212	المبحث السادس: مخالفة الحديث لعمل أهل المدينة
218	المطلب الأول: من تطبيقات ترك العمل بالحديث لمخالفته عمل أهل المدينة في العبادات
218	التطبيق الأول: في حكم القنوت في الوتر
220	التطبيق الثاني: في حكم صلاة الجنازة على القبر
222	المطلب الثاني: من تطبيقات ترك العمل بالحديث لمخالفته عمل أهل المدينة من المعاملات
222	التطبيق الأول: القول في خيار المجلس
224	التطبيق الثاني: في عدد الشياه المسنون ذبحها في العقيدة عن الغلام
227	المبحث السابع: ورود النص النبوي مطلقاً في نص ومقيداً في آخر
232	المطلب الأول: من تطبيقات ترك العمل بالحديث لوروده مطلقاً في نص ومقيداً في آخر في العبادات
232	التطبيق الأول: فيما يتعلق بالطهارة من النجاسات
234	التطبيق الثاني: فيما يتعلق بركاة الأنعام
236	المطلب الثاني: من تطبيقات ترك العمل بالحديث لوروده مطلقاً في نص ومقيداً في آخر من المعاملات
237	التطبيق الأول: في اشتراط عدالة الشهود في عقد النكاح
238	التطبيق الثاني: في عدد الرضاع المحرم
241	الخاتمة
242	المصادر والمراجع
251	فهرس الآيات القرآنية
254	فهرس الأحاديث الشريفة
264	الملخص باللغة الإنجليزية

أحاديث الأحكام التي ليس عليها العمل (أسبابها وتطبيقاتها) (دراسة فقهية تأصيلية)

إعداد

خليل مصطفى محمد أنشاصي

المشرف

الأستاذ الدكتور ذياب عبدالكريم عقل

الملخص

عنوان هذه الدراسة "أحاديث الأحكام التي ليس عليها العمل أسبابها وتطبيقاتها"، ولقد تناولت هذه الدراسة الأحاديث التي جاءت في العبادات والمعاملات التي ترك العمل فيها معظم العلماء؛ وذلك أن تلك الأحاديث وإن صحت عن رسول الله - عليه الصلاة والسلام- إلا أن هناك أسباب أدت إلى ترك العمل بهذا الأحاديث ولم يكن ترك العلماء للعمل بها للهوى أبداً بل كان لأسباب معتبرة، ولقد قسمت الأسباب التي كانت سبباً لترك العلماء العمل بتلك الأحاديث إلى قسمين: أسباب متفق عليها في ترك العمل بالحديث، وأسباب مختلف فيها وشرحت السبب وما يتعلق به من التعاريف وذكرت أقوال العلماء في ذاك السبب مؤيداً ما ذكرت بالتوثيق والبيان ومعلقاً على ذاك السبب، وناقلاً عن العلماء ما يشهد لما ذكرت وبعد ذلك أذكر نماذج من التطبيقات التي تصلح لذلك السبب، ومن المعلوم أن أغلب مسائل فروع الشريعة قد اختلف فيها العلماء حتى وإن اتفقوا على السبب المذكور على أنه من أسباب ترك العمل بالحديث الصحيح إلا أنهم قد اختلفوا في التطبيقات على ذلك السبب فبينت مذاهب العلماء وذكرت شيئاً من أدلتهم وبعض الردود من قبل أصحاب المذاهب مبيناً كيف أنهم ردوا العمل بالحديث للسبب المذكور بأنه من أسباب ترك العمل بالحديث ولم أستطع أن أستقصي جميع الأحاديث؛ لأن جمع تلك الأحاديث يحتاج إلى عدد كبير من الصفحات والدراسة مقيدة بعدد معين لم أستطع مجاوزته فاكتفيت بذكر السبب وشرحه والتمثيل عليه من العبادات بمثاليين، ومن المعاملات بالمعنى الأعم التي تشمل كل ما خلا العبادات بمثاليين ثم كنت أذكر بعد كل تطبيق من التطبيقات القول المختار، وهو الذي بدا للباحث بعد ذكر أقوال المذاهب واستدلالاتهم وكان أكثر الاستشهاد من كتب أمات المذاهب المعتمدة، وكذلك ذكرت في شرح الأسباب المؤدية إلى ترك العمل بالحديث بعض كتب المعاصرين ممن كانت لهم بصمة واضحة في المسائل العلمية، وكان لهم من الجهد المبارك الطيب ما لا ينكره أحد، مثل: أصول الفقه لأبي زهرة.

وتوصلت في الدراسة إلى أنه ينبغي لمن سمع حديثاً فقهياً أن لا يعمل به قبل أن ينظر في أقوال العلماء، ويستقرئ أقوالهم كي لا يقع في العمل بالحديث الذي لا يعمل به؛ فلعله عمل بحديث لم يعمل به أحد وكان من الأحاديث التي لا يعمل بها من كونه منسوخاً، أو غير ذلك من الأسباب المذكورة في الرسالة، وبعد ذلك ذكرت الخاتمة والتوصيات.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وبعد: فهذه دراسة في أحاديث الأحكام التي ليس عليها العمل في البحث عن أسبابها وتطبيقاتها في باب العبادات والمعاملات، إذ إن هناك عدد من الأحاديث التي صحت عن رسول الله ولكن الفقهاء لم يعملوا بها، كما جاء في مذهب مالك عند قوله بعد ذكر حديث في الأحكام ليس عليه العمل أو والعمل على خلافه، أو غير ذلك من الألفاظ المنقولة عنه التي تفيد أنه لا يعمل بذلك الحديث، وعند الشافعي في كتابه الأم إذ يقول وهذا ليس عليه العمل، وذلك لأسباب سيتم ذكرها في الدراسة إن شاء الله، ولم يكن ترك العمل بهذه الأحاديث من قبل الصحابة والتابعين والأئمة الأربعة بجهل منهم، ولا مخالفة لهدي النبي - عليه الصلاة والسلام- بل لعلمهم أن هناك أسباب دعت إلى عدم العمل بهذه الأحاديث، وأن العمل بها يوجب مخالفتها لأحاديث أخرى في بابها، والداعي كذلك لكتابة هذا البحث هو أن هناك عددًا ممن له علاقة بالعلم الشرعي يذكرها ويحتج بها، على عدم دراية منه بأن هذه الأحاديث ليس عليها العمل، وقد ونص الفقهاء على ذلك، أو أن جماهير أهل العلم على تركها وعدم الأخذ بها ولم يأخذ بها إلا نذر يسير من العلماء، ويرد مذهبهم بالحجج القوية من العلماء الذين تركوا العمل بتلك الأحاديث على خلاف بين الأسباب المتفق عليها والمختلف فيها كما سيأتي؛ فلا بد من البحث عن هذه الأسباب، والوقوف على مضمونها وشرح المقصود منها، وجمع أكبر عدد ممكن من هذه الأحاديث ليتم العلم بها وعدم العمل أو الاحتجاج بها فكانت هذه الرسالة محاولة للوقوف على تلك الأسباب وذكر نماذج لها من الأحاديث التي تصلح لتلك الأسباب وليس المقصود استقصاء جميع أحاديث الأحكام التي ليس عليها العمل، إذ إن هذا العمل يحتاج لسنوات طوال وأن عدد الصفحات محدد فلا يستطيع الباحث تجاوزه وستكون مما نص عليه علماء في المذاهب المشهورة والله الموفق.

أولاً: مشكلة الدراسة

- 1- ما المقصود بقول أئمة الفقه والأصول عن حديث من أحاديث الأحكام في باب العبادات والمعاملات ليس عليه العمل أو العمل على خلافه؟
- 2- هل هناك أسباب لعدم العمل بالحديث الذي نص الفقهاء والأصوليون على أنه ليس عليه العمل، وهل هناك نماذج واقعية لذلك؟
- 3- هل الأسباب لعدم العمل بالحديث الذي نص الفقهاء والأصوليون على أنه ليس عليه العمل متفق عليها أم أن هناك أسباب مختلف فيها؟
- 4- هل النماذج المذكورة من الأحاديث التي ليس عليها لم يعمل بها مطلقاً أم أن هناك من عمل بها؟

ثانياً: أهداف الدراسة

- 1- بيان وتوضيح مصطلح ليس عليه العمل والمراد به عند الفقهاء والأصوليين.
- 2- ذكر الأسباب المتفق عليها في عدم جريان العمل بالحديث، الذي نص الفقهاء والأصوليون على أنه ليس عليه العمل وإعطاء نماذج متعددة على ذلك.
- 3- ذكر الأسباب المختلف فيها في عدم جريان العمل بالحديث، الذي نص بعض المذاهب أنه من أسباب ترك العمل بالحديث وإعطاء نماذج متعددة على ذلك.
- 4- بيان أن ما ذكر من كونه ليس عليه العمل قد عمل به بعض العلماء وخالف السبب المذكور.

ثالثاً: أهمية الدراسة

- 1- تحديد الأسباب التي أدت إلى عدم جريان العمل بالحديث.
- 2- بيان كون الأسباب منها ما هو متفق عليه ومنها ما هو مختلف فيه.
- 3- بيان نماذج من الأحاديث التي ترك العمل بها عند جمهور العلماء.
- 4- بيان أن العلماء لهم مستند في رد الحديث وليس الأمر للهوى.

رابعاً: محددات الدراسة

- 1- شرح السبب المذكور شرحاً لا إطالة فيه بشرط استيفاء معظم جوانبه.
- 2- التمثيل على السبب المذكور بمثالين أو أكثر وليس استقصاء جميع التطبيقات على السبب المذكور.
- 3- حصر الخلاف بين الفقهاء في المذاهب المشهورة.
- 4- ذكر بعض أدلة المذاهب في المسألة الواحدة، وليس استقصاء جميع الأدلة.

خامساً: الدراسات السابقة:

لم أجد دراسات حديثة في هذا الموضوع، وإنما هي دراسات قديمة عمرها أكثر من خمس سنوات، وأغلبها دراسات غير محكمة، وتميزت هذه الدراسة عن غيرها في أن الباحث جمع أسباباً في ترك العمل بأحاديث الأحكام لم يوردها من كتب في نفس الموضوع، فذكر ستة أسباب لم تذكر في الدراسات السابقة، قسم الأسباب إلى متفق عليها ومختلف فيها، وتم وضع تطبيقات لكل سبب من الأسباب من العبادات ومن المعاملات.

سادساً: منهج البحث:

- 1- المنهج الاستقرائي - وذلك من خلال تتبع الأسباب التي أدت إلى ترك العمل بالحديث والتمثيل عليها في معظم أبواب الفقه، من خلال الكتب الأصلية التي تعنى بها، من كتب الأصول والفقه.
- 2- المنهج التحليلي - وذلك من خلال قراءة أقوال الفقهاء والأصوليين في الحديث الذي لم يعمل به، وتتبع النماذج والأمثلة التي تصلح لذلك السبب.
- 3- كنت أذكر السبب وأشرحه وأوضح شروطه ومعظم ما يتعلق به وبعد ذلك أمثل عليه من العبادات بمثالين وأحياناً أكثر ثم أمثل عليه من المعاملات مع ذكر مذاهب الفقهاء المشهورة.

خامساً: أسئلة الدراسة

ستجيب هذه الدراسة عن الآتي:

- 1- عن الأسباب التي أدت إلى ترك العمل بالحديث.
- 2- عن تفصيل الأسباب متفق عليها ومختلف فيها.
- 3- عن بيان بعض التطبيقات الفقهية التي ترك العمل بالحديث فيها.

خطة الدراسة:

الفصل التمهيدي.

المبحث الأول: التعريفات

المطلب الأول: صحة مقولة عن حديث ما (ليس عليه العمل)

المبحث الثاني: نهج الصحابة في اقتفاء الحديث وصور من مخالفتهم له

المطلب الأول: بيان كون العلماء لا يقولون بالهوى والتشهي

الفصل الأول: الأسباب المتفق عليها في ترك العمل بالحديث.

المبحث الأول: النسخ.

المطلب الأول: من تطبيقات ترك العمل بالحديث بسبب النسخ في العبادات.

المطلب الثاني: من تطبيقات ترك العمل بالحديث بسبب النسخ في المعاملات.

المبحث الثاني: شذوذ الحديث.

المطلب الأول: من تطبيقات ترك العمل بالحديث بسبب الشذوذ في العبادات.

المطلب الثاني: من تطبيقات ترك العمل بالحديث بسبب الشذوذ في المعاملات.

المبحث الثالث: خصوصية الحديث.

المطلب الأول: من تطبيقات ترك العمل بالحديث كونه خاصاً بالنبي – صلى الله عليه وسلم - من العبادات.

المطلب الثاني: من تطبيقات ترك العمل بالحديث كونه خاصاً بالنبي – صلى الله عليه وسلم - من المعاملات.

المبحث الرابع: الإجماع.

الصفحة	نص الحديث
224	"أمرهم عن الغلام شاتان مكافئتان وعن الجارية شاة"
232	"طهور إناء أحلكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات أولاهن بالتراب"
233	"أمر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بقتل الكلاب، ثم قال ما بالهم وبأل الكلاب؟ ثم رخص في كلب الصيد وكنب الغنم، وقال: إذا ولغ الكلب في الإناء فاغسلوه سبع مرات وعفروه الثامنة في التراب"
234	"في أربع وعشرين من الإبل فما دونها من الغنم من كل خمس شاة، فإذا بلغت خمسا وعشرين إلى خمس وثلاثين، ففيها بنت مخاض أنثى. فإذا بلغت ستا وثلاثين إلى خمس وأربعين، ففيها بنت لبون أنثى فإذا بلغت ستا وأربعين إلى ستين، ففيها حقة طروقة الجمل..."
238	"كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من ثم نسخت بخمس معلومات فتوفي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهن فيما يقرأ من القرآن"
239	"أرضعيه. فأرضعته خمس رضعات فكان بمنزلة ولدها من الرضاعة"

**THE RULING AHADITH WHICH ARE NOT TO BE APPLIED:
REASONS AND APPLICATION
A FOUNDATIONAL JURISTIC STUDY**

By

Khaleel Mustafa Mohammad Anshasi

Supervisor

Dr. Diab Abdulkareem Aql, Prof.

ABSTRACT

The title of this study “the ruling ahadith which are not to be applied: reasons and applications”. The study tackled the ahadith related to acts of worship and dealings, which the majority of scholars stopped applying because these ahadith, even if they were truly narrated from the Prophet (peace be upon him), there are reasons for leaving them unapplied. The scholars did not leave these ahadiths for mere inclination, but was for reasonable justifications, which were divided into two sections agreed upon in not applying ahadiths, and other debated reasons. I explained each reason, its definitions and what scholars said about this reason by providing justifications through documentation and explanation while commenting on that reason and narrating from proofs from scholars. I mentioned then the forms of applications suitable for that reason. It is known that scholars do not agree upon most branches of Sharia issues, and even if they agreed upon the mentioned reason to be from reasons of not applying the right hadith, they disagreed about applications of that reason.

I explained the scholars’ doctrines and mentioned something from their evidences and replies while explaining their methods of rejecting the Hadith for the mentioned reason as from reasons to not applying the Hadith. I was unable to investigate all ahadiths because of the need for more space and that the study is limited by specific number of

pages I could not exceed. Therefore, I mentioned the reason, its explanation, and gave two examples from acts of worship and two examples from dealings, but in the general sense, and those dealings without acts of worship. After each application, I mentioned the best opinion found by the researcher after mentioning the doctrines sayings and evidences. Most evidences were documented from the most distinguished cardinals of doctrines, and I mentioned the reasons leading to not applying the Hadith by referring to some contemporary scholars' books, who had a clear effect on scholarly issues and whose efforts were blessed and undeniable, such as *Usul Al Fiqh* for Abi Zahrah.

The study included an introduction and two chapters. In the first chapter I mentioned the reason agreed upon for not applying the Hadith, and included five sections, which also included two topics, where the first topic covered two applications of acts of worship and the second covered two applications of dealings. The second chapter included seven sections, and under each section two topics, where the first topic covered two applications of acts of worship and the second covered two applications of dealings.

I revealed from this study that whomever listen to any Fiqh Hadith should not apply it unless he searches for scholars' opinions and investigates their sayings, so not to fall in applying the Hadith which are not to be applied. Moreover, a person might apply a Hadith, which is from ahadith which are not to be applied or an abrogated Hadith, that nobody applied before, or for any other reasons mentioned in the study. I then mentioned the conclusion and recommendation of the study.